في تقرير عن اداء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق

الامين العام : العراق بحاجة الى مبادرات لتدعيم الثقة بين مكوناته

* نجاح استفتاء كركوك يتطلب تسوية خمس مسائل فنية

* الجمعة المقبلة انعقاد مؤتمر للعقد الدولي مع العراق في نيويورك

(١-٢)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن من الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير الحادي عشر الذي يقدَّم عملا بذلك القرار.

٢ - يعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي S/2006/945 المؤرخ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، كما يقدم موجزا لأهم التطورات السياسية في الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية، فضلا عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستجدة عن أنشطة ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانغير قاضي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقييما للحالة الأمنية، ومعلومات مستكملة عن المسائل التشغيلية والأمنية.

ثانيا - موجز التطورات الرئيسية في العراق

ألف - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت مستويات العنف المستفحلة في العراق تلقي بظلالها على الجهود السياسية وجهود إعادة الإعمار التي تبذلها حكومة العراق والمجتمع الدولي. وكان لذلك أيضا تأثير سلبي على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وزاد تردي الوضع من تمزق النسيج الاجتماعي والسياسي للبلد، وارتفعت أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين لتبلغ أرقاما لم تشهدها من قبل.

٤ - لا تزال الحالة الأمنية المتردية، لا سيما في بغداد والمناطق الجنوبية والغربية، توهن قدرة حكومة العراق على تقديم الخدمات الأساسية وإيجاد فرص العمل وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وبصورة خاصة، ما فتئ الوصول إلى مرافق الخدمات الصحية يمثل أمرا محفوفا بصعوبة بالغة نتيجة لحظر التجول وانعدام الأمن بشكل عام، كما أن توافر العلاج ليس دائما مضمونا بسبب النقص الحاد في المعدات الطبية والأدوية. ونقلا عن وزارة التعليم العراقية، شهدت نسبة الالتحاق بالمدارس تراجعا كبيرا، حيث بلغت ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، ونظرا لاستمرار تردي الأوضاع، يلجأ العديد من العراقيين إلى الجماعات المحلية والميليشيات طلبا للحماية أو للحصول على الخدمات الأساسية. ولمواجهة ذلك، تركز حكومة العراق جهودها على مكافحة العنف المستشري عن طريق الشروع في تنفيذ خطة أمنية جديدة في بغداد، يرمز لها باسم عملية فرض القانون.

٥ - في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوجز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بوش، في خطاب سياسي بثه التلفزيون، تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في العراق. فعلاوة على العمليات الأمنية، يشمل النهج خطوات عسكرية واجتماعية واقتصادية بارزة ترمي إلى إحراز تقدم ميداني أكبر. ويتمثل الهدف المتوخى في تحمل حكومة العراق المسؤولية الأمنية في جميع المحافظات بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧؛ وإجراء انتخابات في المحافظات قبل نهاية عام ٢٠٠٧؛ وكفالة التخصيص العادل لمبلغ ١٠ بلايين دولار من الأموال العراقية لإعادة الإعمار ومشاريع الهياكل الأساسية من أجل إيجاد فرص عمل جديدة؛ ووضع الصيغة النهائية للقانون التشريعي المتعلق بتقاسم إيرادات النفط بصورة منصفة؛ وتنقيح قانون اجتثاث البعث؛ ووضع إجراءات نزيهة لمراجعة الدستور العراقي. وفي الخطاب نفسه، أكد الرئيس بوش عزم الولايات المتحدة وضع حد للأنشطة التي تنطلق من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، ولا سيما الأنشطة التي يُزعم أنها تدعم شن هجمات على القوات الأمريكية. واشتدت حدة التوتر الدبلوماسي عقب تدخل القوة متعددة الجنسية في العراق ضد رعايا إيرانيين، بما شمل عمليات اعتقال في اربيل وبغداد. ونفت جمهورية إيران الإسلامية تلك الادعاءات، وقال وزير خارجيتها إن المسؤولين الذين اعتقلوا كانوا في العراق تلبية لدعوة من حكومة العراق.

٦ - في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استضاف رئيس الوزراء المالكي مؤتمرا للأحزاب والكيانات السياسية كجزء من خطة الحكومة من أجل المصالحة الوطنية. وشهد اللقاء حضورا كبيرا للأحزاب السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية. لكن الأحزاب التي لها روابط مع حزب البعث، بالإضافة إلى الكتلة الصدرية، والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي، والجبهة العراقية للحوار الوطني بقيادة صالح المطلك، لم تحضر رسميا. ومع ذلك، شارك العديد من أعضاء كل مجموعة في المؤتمر بصفتهم الشخصية. واختتم المؤتمر ببيان تضمن التوصية بأمور منها حل الميليشيات، والتعجيل بانسحاب القوة متعددة الجنسية، وإعادة إدماج قدامى أفراد الجيش.

٧ - لم يستطع مجلس النواب بلوغ النصاب القانوني خلال الجزء الأكبر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/ يناير٢٠٠٧ بسبب مقاطعة أعضائه الـ ٣٠ من الكتلة الصدرية، مما أخر صدور عدد كبير من القوانين المهمة. واستأنفت الكتلة الصدرية مشاركتها في الحكومة ومجلس النواب في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بعدما أوقفت مشاركتها في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، ولدى استئناف البرلمان جلساته بكامل تشكيله في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، أصدر قانون تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، كما أصدر قانون حالة الطوارئ الذي كانت فترة سريانه قد انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ووافق مجلس النواب أيضا على ميزانية عام ٢٠٠٧ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق، نظرا لقيمتها البالغة ٤١ بليون دولار. وتشير الميزانية إلى وجود عجز قيمته ٧ بلايين دولار ستسده، حسبما ذُكر، من فائض السنة المالية ٢٠٠٦،

٨ - لم يتم بعد سن قانون تشريعي إضافي يعتبر عنصرا محوريا في ستراتيجية المصالحة الوطنية، حسبما ورد في خطة بغداد الأمنية. وبصورة خاصة، لا يزال قانون النفط قيد النظر، وهو قانون أساسي سواء بالنسبة للوحدة الوطنية أو التنمية الاقتصادية في العراق. ويرمي مشروع القانون، بالإضافة إلى القانون التشريعي المكمل له، إلى وضع إجراءات للاستثمار والإدارة فيما يتصل بصناعة النفط، والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات النفطية الوطنية وممارسة رقابة اتحادية على عقود النفط المتفاوض عليها في المحافظات. وعقب مفاوضات مستفيضة، أيد مجلس الوزراء مشروع القانون في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ قبل عرضه على البرلمان الذي من المقرر أن يستأنف جلساته في آذار/ مارس. وثمة مشاريع قوانين رئيسية أخرى قيد النظر، منها ما يتعلق باجتثاث البعث، والانتخابات في المحافظات، وإمكانية إصدار قانون للعفو.

٩ - بدأ تنفيذ خطة بغداد الأمنية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ببيان ألقاه اللواء الركن عبود قنبر، قائد عمليات خطة بغداد الأمنية، بث مباشرة على التلفزيون. وأعلن اللواء قنبر أن تنفيذ خطة بغداد الأمنية سيقترن بإغلاق الحدود مع الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية لمدة ٧٢ ساعة وتمديد فترة حظر التجول في بغداد. وأما المستولون بصورة غير قانونية على الأملاك العقارية الخاصة بالأشخاص المشردين فأُمهلوا ١٥ يوما لإخلائها وإعادة الأملاك وموجوداتها إلى أصحابها الشرعيين. وميز رئيس الوزراء المالكي الخطة الجديدة عن الجهود الماضية بإبراز جانب السيطرة العراقية على العمليات الأمنية بمساندة من قوات الولايات المتحدة، وتأكيد قرار مواجهة جميع الجماعات المسلحة بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية أو السياسية، وتأكيد الجمع بين تدابير المصالحة والتدابير الاقتصادية.

١٠ - عقب تدشين خطة بغداد الأمنية، لوحظ انخفاض في حجم الخسائر المدنية في بغداد، ولا سيما في عدد الجثث المجهولة الهوية التي يعثر عليها في المدينة وفي تواتر الهجمات بالسيارات المفخخة. وتواصلت الهجمات بالسيارات المفخخة بعد تنفيذ الخطة بوقت قصير، بهدف زعزعة مصداقية الخطة والتسبب في عدد كبير من الخسائر المدنية وفي أعمال انتقامية. وعزا بعض المعلقين الانخفاض الذي لوحظ في البداية في بغداد إلى قرار الميليشيات البقاء في الظل خلال العمليات الأمنية، مما أثار قلقا إزاء عودتها إلى الظهور بسرعة بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الأمنية. وحظيت الخطة أيضا بتأييد سياسي في بدايتها، بدليل تصويت البرلمان في ٢٥ كانون الثاني/يناير، حيث كان تصويت أعضاء البرلمان الـ ١٦٠ جميعهم، الذين حضروا جلسة ذلك اليوم، مؤيدا للخطة. بيد أن زعماء من جميع الأطراف بدأوا في الإعراب عن شكوكهم بعد مرور أسابيع من بدء العمليات الأمنية.

١١ - في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلنت اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بوضع كركوك عن صدور الأمرين رقم ٣ و ٤ اللذين يرميان إلى البدء في عملية تنقيل الأسر العربية التي استقرت في كركوك خلال حملة "التعريب" في عهد صدام حسين. ويقضي الأمران، اللذان يتطلبان موافقة السلطة التنفيذية، على منح تعويض للأسر المنقَّلة. واندلعت عقب صدور إعلان اللجنة تظاهرات في كركوك قام بها معارضون لهذا التدبير على اعتبار أنه يعادل إجلاء قسريا. وردا على ذلك، أوضح أعضاء اللجنة أن آليتي التنقيل والتعويض اختياريتان تماما، وأن ٧٠٠٠ أسرة قد سُجلت في عملية التنقيل، حسبما ذكر. ولم تتضح العلاقة بين القضايا التي تتناولها اللجنة العليا والقضايا التي تعالجها لجنة فض منازعات الأملاك العقارية، التي تشرف على البت في مطالبات الأشخاص الذين فقدوا أملاكهم نتيجة لأعمال النظام البعثي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقد قُدم إلى لجنة فض منازعات الأملاك العقارية، حتى الآن، أكثر من ٥٠٠ مطالبة متصلة بكركوك.

١٢ - لا تزال كركوك تمثل مسألة بالغة الحساسية ينبغي معالجتها بحذر، لأنها قد تزيد من تردي حالة معقدة أصلا، سواء داخل العراق أو في المنطقة. ويرى خبراء الأمم المتحدة أن من الضروري تسوية عدة مسائل فنية عالقة حتى يتسنى إجراء استفتاء ناجح بشأن كركوك والأراضي المتنازع عليها، على نحو ما تنص علية المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وتشمل هذه المسائل الفنية توضيح المسائل المحددة التي سيدلي الناس بأصواتهم عليها؛ وتعيين حدود الأراضي موضع الاستفتاء؛ وإعداد سجل انتخابي أمين؛ وتبيان معايير تحديد عتبة اعتماد نتيجة الاستفتاء؛ وإجراء تعداد للسكان قبل الاستفتاء.

١٣ - في ظل مناخ انعدام الثقة بين الطوائف العراقية، قوبلت محاولات جرت مؤخرا لتجاوز الفجوة العرقية والدينية بالترحيب. ففي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أصدر آية الله العظمى علي السيستاني بيانا أورد فيه القواسم المشتركة بين المسلمين الشيعة والسنة، ودعا إلى الوحدة والتعايش على أساس الاحترام المتبادل، وأكد على حرمة دماء المسلمين. وعلاوة على التنديد بالفتاوى الزائفة التي تصدر باسمه، صرح آية الله العظمى بأن من واجب المسلمين أن يخففوا من حدة التوتر الناجم عن النزاعات السياسية، وأن يهتموا بتوثيق الروابط بين أبناء الأمة العراقية. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تجمعت عشرات من الشيعة والسنة لإعادة فتح مسجد سني في مدينة الصدر ذات الأغلبية الشيعية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أي قبل شهر من ذلك، أبرم مسؤول كبير في التيار الصدري اتفاقا مع الحزب الإسلامي العراقي، وهو حزب سني، لتشكيل لجان مشتركة في الأحياء المختلطة في بغداد للتعاون الأمني وإعادة الأشخاص المشردين داخليا. وفي البصرة، شكلت لجان سنية وشيعية مشتركة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل إعادة فتح وحماية المساجد السنية التي كانت قد أغلقت في أعقاب الهجوم على ضريح سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ مزيد من المبادرات من هذا القبيل يعتبر عاملا حيويا لتيسير بناء الثقة وحض الطوائف العراقية على وضع حد لانعدام الثقة فيما بينها.

- باء - التطورات المستجدة في المنطقة

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، شهدت المنطقة عدة تطورات وأحداث تتعلق بالعراق. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر عقد فريق الاتصال المعني بالعراق والتابع للجامعة العربية اجتماعا في القاهرة أعرب فيه عن التضامن مع العراق ورفض جميع أشكال العنف في البلد. وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، حضر مستشار الأمن القومي العراقي مؤتمر قمة أمنياً إقليمياً عقد في البحرين، أعاد فيه تأكيد المكانة المحورية للمصالحة الوطنية في ستراتيجية الحكومة العراقية لبسط الأمن في البلد. ومن اللافت للنظر في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ أن قام الرئيس طالباني بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية، وهي أول زيارة من نوعها لرئيس دولة عراقي منذ ٣٠ عاما. وفي نهاية الزيارة، صدر بيان مشترك عن حكومتي العراق والجمهورية العربية السورية دعا إلى زيادة التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتحسين إدارة الموارد المائية فيما بينهما.

١٥ - لا يزال تزايد عدد العراقيين اللاجئين والمشردين داخليا يثير قلقا بالغا في البلدان المجاورة. ونتيجة للقلق المتزايد في المنطقة، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة للمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية السورية خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ لإبراز محنة اللاجئين العراقيين المقيمين في هذه البلدان. وقد جاء هذا المسعى في أعقاب توجيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ لجمع ٦٠ مليون دولار لمساعدة مئات الآلاف من العراقيين اللاجئين والمشردين في المنطقة. وأثنى المفوض السامي على سخاء الأردن والجمهورية العربية السورية لاستضافتهما أعدادا كبيرة من العراقيين.

١٦ - في مسعى لتوسيع دائرة الحوار في المنطقة، دعت حكومة العراق الدول المجاورة إلى المشاركة في اجتماع تحضيري لاجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، يعقد في بغداد على مستوى كبار المسؤولين في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وإني أرحب بهذه المبادرة الدبلوماسية الجديدة تماشيا مع دعوة الأمم المتحدة لتضافر الجهود المبذولة محليا وإقليميا ودوليا لمساندة العراق شعبا وحكومة.

- جيم - التطورات الدولية

١٧ - تواصلت الأنشطة التحضيرية للعقد الدولي مع العراق، وتمخضت عن وضعه في صيغته النهائية. وبناء على طلب رئيس الوزراء المالكي، قررت استضافة اجتماع في نيويورك يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ كخطوة لإطلاع الدول الأعضاء على وضع العقد الدولي مع العراق وإتاحة الفرصة للحكومة العراقية لاطلاع الجهات المانحة المحتملة على المرحلة التي بلغتها في تنفيذ التزاماتها بموجب العقد. وأملي أن يتحدد تاريخ ومكان بدء تنفيذ العقد في أقرب وقت ممكن. كما أنني مؤمن إيمانا قويا بأن إحراز تقدم سياسي إيجابي وتقليص العنف شرطان أساسيان لنجاح هذه المبادرة.

١٨ - في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن المفوض السامي لشؤون اللاجئين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستدعو إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لمناقشة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة. وسيشارك في هذا المؤتمر الوزاري السلطات العراقية والبلدان المجاورة والبلدان المانحة الرئيسية وبلدان إعادة التوطين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالمنطقة. وسينصب اهتمام المؤتمر في طائفة عريضة من القضايا والأهداف، بما يشمل زيادة الوعي بأبعاد أزمة التشريد هذه وبالاحتياجات المتعلقة بحماية المتضررين ومساعدتهم. وسينظر المؤتمر أيضا في سبل حض المجتمع الدولي على العمل بصورة جماعية من أجل تخفيف معاناة ملايين اللاجئين والمشردين في المنطقة.

ثالثا - مستجدات أنشطة البعثة

- ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

١٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أمام ممثلي الخاص، أشرف جيهانجير قاضي، اتصالات منتظمة مع طائفة عريضة من الجهات السياسية والدينية والعشائرية العراقية الفاعلة. والتقى بمسؤولين من مختلف المستويات في حكومة العراق ومجلس النواب كخطوة لتعزيز الحوار السياسي ومناقشة المسائل التشريعية، فضلا عن الشواغل ذات الأولوية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفي كل الاجتماعات التي عقدها، حض ممثلي الخاص على بذل جهود للتقليل من العنف المستشري في العراق ومن أثره على المواطنين العراقيين. وعقد ممثلي الخاص أيضا اجتماعات منتظمة مع الممثلين الدبلوماسيين في بغداد، وأحاطهم بآخر المستجدات في اتصالاته داخل العراق وفي المنطقة.

٢٠ - في مسعى لاستجلاء وجهات نظر دول المنطقة حيال العراق، قام ممثلي الخاص بجولة في المنطقة، التقى فيها بعدد من كبار المسؤولين الحكوميين في الأردن وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية. وكان الهدف العام من الجولة الاستماع إلى آراء المحاورين الرئيسيين العراقي، الذي ضم أعضاء من اللجنة ومجلس النواب والحكومة الاتحادية، نفر من كبار الخبراء الدوليين في هذه المجالات، من بينهم ممثلون للبنك الدولي. وشملت مواضيع التباحث، بالتحديد، ما يلي: التعاون والتنسيق والاستقلالية في ممارسة السلطات الاتحادية والإقليمية؛ وطرائق التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات، والأحكام الدستورية المتعلقة بالتدفقات المالية والممارسات الحالية المتبعة في العراق؛ وتنظيم استغلال النفط، والرقابة على الإيرادات وإخضاعها للضرائب؛ ومعايير معادلة الضرائب؛ ودور الحكومة الاتحادية في الشؤون الخارجية وتدخلات الحكومة الاتحادية في المناطق؛ وطرائق الانتقال من المحافظات إلى المناطق؛ وتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والمناطق.

٢٥ - عقب اختتام كل لقاء من اللقاءات المذكورة آنفاً، كان مكتب الدعم الدستوري يتباحث مع المشاركين في جلسات مقصورة على العراقيين للتفكير في القضايا المطروحة ومناقشة تطبيقها على الدستور العراقي. وكانت هذه الجلسات بمثابة فرصة لأعضاء اللجنة، الذين يمثلون كل الكتل السياسية الرئيسية في العراق، لإجراء مناقشات فنية بشأن مواضيع محددة ربما تجيز إدخال تعديلات على الدستور.

- جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٦ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سن مجلس النواب القانون المتعلق بتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. والقانون حالياً في انتظار موافقة مجلس الرئاسة. وعلى اثر تصديق مجلس الرئاسة، تُمنح فترة ٦٠ يوماً، بموجبه، لاختيار أعضاء المفوضية الجديدة. وستسدي البعثة المشورة في عملية الاختيار، حيث تتوقع أن تبدأ المفوضية الجديدة مهامها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وإلى أن يتم الانتقال إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ستواصل المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق عملها في إطار ولاية مؤقتة.

٢٧ - تواصل البعثة عملها مع المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق، حيث أجرت تقييما شاملا لبناء قدرات هذه المؤسسة. وبالتشاور الوثيق مع النظراء العراقيين، سيكون هذا التقييم بمثابة إطار خطط وأنشطة مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة خلال الجزء الأول من العام. وسيشمل ذلك تدشين المفوضية الجديدة واستمرار تنمية الهياكل الأساسية الانتخابية والقدرات الفنية للإدارة.

٢٨ - لا يزال الإعداد لأي انتخابات مقبلة في العراق ينطوي على تحديات كبرى. ففي المقام الأول، لا توجد حاليا أي مفوضية انتخابية لديها السلطة الكاملة. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني الأساسي للأنشطة الانتخابية لم يُطبق بعد، وينبغي أن يشمل، عند تطبيقه، تشريعات تمكينية لإجراء استفتاءات بشأن الأقاليم المتنازع عليها، بما فيها كركوك، وإجراء انتخابات المحافظات، فضلا عن إجراء استفتاء بشأن التعديلات الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز أي تقدم في مسألتي سجل الناخبين أو ترسيم الحدود، وحدث تخفيض كبير في الميزانية الانتخابية، مما يتطلب أموالاً إضافية إن أُريد للأنشطة الانتخابية أن تتم. ومع افتراض استيفاء هذه الشروط، ترى المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق أن التحضير للانتخابات وإجراءها يلزمهما ما لا يقل عن ستة أشهر.

٢٩ - ستساعد بعثة المفوضية على مواجهة هذه التحديات بالمساعدة في الصياغة التشريعية وتنمية القدرات الانتخابية في المحافظات، وإسداء المشورة بشأن النظم الانتخابية، ووضع قائمة ناخبين أمينة. أما التخطيط للجولة الانتخابية المقبلة فسوف يتوقف على مباشرة هذه العمليات بنجاح في ظل الأوضاع الإنسانية والأمنية المتدهورة.

- دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٠ - ساءت الحالة الإنسانية في العراق بشكل مستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك بالفعل تدفقات بشرية ضخمة إلى الخارج، مع التزايد المستمر في عدد الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء. ونقلا عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك ما يناهز مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة، معظمهم في سوريا والأردن، ما يستنزف موارد هاتين الدولتين. وفي إطار العمل الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة ومع مكتب حقوق الإنسان، تقوم البعثة برصد الحالة لضمان معرفة الاحتياجات وتلبيتها عند الإمكان في حدود الموارد المتاحة، مع تحديد الثغرات التي ينبغي سدها. ونقلا عن المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وبعض المصادر الحكومية، فمن بين الـ ١,٩ مليون من المشردين داخل العراق، جرى تشريد ما يناهز ٧١٢ ٠٠٠ في الأشهر الـ ١٢ الماضية نتيجة للعنف الطائفي والعمليات العسكرية. وينتمي ما يقرب من ٨٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، ما يدل على أن هذا التحرك الهائل قائم على أسس عرقية و/ أو طائفية. والأنكى من ذلك أن العراق يعيش حالياً أزمة في مجال حماية حقوق الإنسان تحمل في طياتها إمكانية التحول إلى حالة طوارئ إنسانية في أقصى درجاتها، ما لم يتم تبديد مناخ الخوف والإفلات من العقاب والفوضى، إلى جانب بذل جهود لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية.

يتبع ...